الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
- عباد أسامة
- سراي اسماعيل

تحت عنوان:

دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

- دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية-

لجنة المناقشة:

د.	الجمعي محمد صلاح الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د.	محمودي مليك	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د.	سبتي إسماعيل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى {لئن شكرتم لأزيدنكم} سورة إبراهيم الآية :07.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله " حديث شريف.

فالحمد والشكر الله عز وجل أولا وقبل كل شيء على تيسيره وتوفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر، وخالص التقدير والاحترام إلى استأذنا المحترم "محمودي مليك" الذي أشرف على هذا العمل فإليه يرجع الفضل في إيصال العمل على الشكل الذي انتهى إليه، لذا نتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى كل أسرة كلية العلوم الاقتصادية

وإلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

أسامة.....اسماعيل

إهـــــــــــــــــــــــــداء

مسافة أميال تبدأ بخطوات التلميذ كان الوقت فيها طويلا والحلم بطل الرواية دائما وأروع الخطوات....

في هذه الحياة التعليمية هذا العمل المتواضع الذي أهديه وأقدمه هدية إلى من حملتني وهنا على وهن ووضعتني إلى أن أفنت حياتها وشبابها من أجلي إلى التي تحملت كل متاعب الحياة والعناء من أجل أن أكون في هذه اللحظة وأدعو الله أن يرحمها ويدخلها الجنة.

إلى أبي الذي رسم في مخيلتي أبجديات الحياة وتركني أصارع الحياة من أجل الوصول إلى هذه اللحظة التي كانت حلمه دائما ولم يترك لي ما أهديه له إلا دعوة من قلبي وهي أن يدخله الله الجنة.

أسامة

إهداء

قال تعالى " وبالوالدين احسانا"

إلى من وددت أبد الدهر أن يبقيا أمام ناظري

ويشهدا أفراحي

إلى من علمتني معنى التسامح وسعة القلب ...

فيعجز لساني عن ذكرها

إلى من يفيض حنانها على قلبي وتسيل دمعتها على

خدي... فتقر عيني لرؤيتها

وصبرت من أجل وصولي إلى هذا المقام أمي الغالية

حفظك الله

إلى من غرس في بذور العلم والأدب...

ودلني إلى سبل التقوى والموعظة الحسنة ...

أبي رحمك الله وغفر لك وأدخلك جنته.

إسماعيل

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
شكـــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: الاطار العام القانوني والمحاسبي للنظام المحاسبي المالي	**07**
المطلب الأول: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	07
المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي	09
المطلب الثالث: اهداف النظام المحاسبي المالي	12
المبحث الثاني: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	**13**
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية	13
المطلب الثاني: أنواع واهداف القوائم المالية	15
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية	15
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	**18**
المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي وحساب النتائج	18
المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة	24
المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية	**33**

المطلب الأول: تعريف واهداف تحليل القوائم المالية	33
المطلب الثاني: مستويات تحليل القوائم المالية	34
المطلب الثالث: مراحل وخطوات التحليل المالي	35
المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات التوازن المالي	**37**
المطلب الأول: ماهية التوازن المالي	37
المطلب الثاني مستويات التوازن المالي	38
المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط	**42**
المطلب الأول: نسب السيولة	42
المطلب الثاني: نسب النشاط	43
المبحث الرابع: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات الربحية والرفع المالي	**45**
المطلب الأول: نسب الربحية	45
المطلب الثاني: نسب الرفع المالي	45
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: دراسة ميدانية على واقع المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)	
تمهيد	**49**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)	**50**
المطلب الأول: بطاقة فنية حول المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)	50
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)	52
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)	**56**
المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي	56
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	58
خلاصة الفصل	66
الخاتمة	**68**
قائمة المراجع	**71**
الملاحق	**75**

الملخص	87

قائمة الجـــــداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	19
(02)	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	20
(03)	الشكل القانوني لقائمة الدخل (جدول حساب النتيجة)	22
(04)	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	24
(05)	جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) الطريقة المباشرة	26
(06)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	27
(07)	جدول تغير الأموال الخاصة	28
(08)	يوضح تطور راس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2018-2021	56
(09)	يوضح تطور احتياجات راس المال العامل خلال الفترة 2018-2021	57
(10)	يوضح تطور الخزينة الصافية خلال الفترة 2018-2021	58
(11)	يوضح تطور نسب السيولة خلال الفترة 2018-2021	59
(12)	يوضح تطور نسب النشاط خلال الفترة 2018-2021	61
(13)	يوضح تطور نسب الربحية خلال الفترة2018-2021	62
(14)	يوضح تطور نسب الرفع المالي خلال الفترة 2018-2021	64

قائمة الأشكال

الرقم	العنــــــــــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
(01)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)	55

مقدمـــــــة

مقدمة:

إن كبر حجم المؤسسات وتعددها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، مما يتطلب اجراء بعض الدراسات والتحاليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة، التي تسمح بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية لا يمكن الوصول إليها دون القيام بدراسة وتحليل هذه المعلومات عن طريق أدوات التحليل المالي وذلك بناء على أدوات تستخدم في التحليل المالي من أجل تحديد الوضعية المالية الصحيحة وإعطاء صورة صادقة للمؤسسة.

فالتحليل المالي يعتبر من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة، حيث يعمل بصفة عامة على إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة خلال دورات متعددة من نشاطها للكشف عن نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبا وإيجابا على المؤسسة، واقترح إجراءات تسمح لها باستخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو مواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كما يلي:

1- الاشكالية

ما دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تجزئة إشكالية البحث إلى التساؤلات الفرعية التالية:

_ فيما تتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟

_ هل القوائم المالية تقدم بشكل واضح لمستخدميها؟

_ ماهي أهم الأدوات المساعدة والتي يتبناها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

2- فرضيات الدراسة:

محاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- تتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، وتتمثل في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل، الملاحق؛
- يجب أن تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة؛
- يستخدم المحلل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص وضعية المؤسسة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو:

- الرغبة والميول للبحث في هذا الموضوع؛
- موضوع جدير بالدراسة وينسجم مع التخصص؛
- التعرف على أدوات التحليل المالي للقوائم المالية؛
- أهمية الموضوع في تحليل الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية واكتشاف الاختلالات واقتراح حلول لمعالجتها.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ودرجة الاستفادة منها، حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة، ومعرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيحها.

5- أهداف الدراسة: من بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة لمعالجتها نذكر منها ما يلي:

- التعرف على النظام المحاسبي المالي وأهم مكوناته؛
- محاولة تحديد الإطار المفاهيمي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؛
- محاولة اظهار وإبراز مدى أهمية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- ابراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛

6- منهج الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة التي تمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة).

7- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ستجرى الدراسة في المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة) من أجل البحث عن دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الحدود الزمانية: خلال هذه الدراسة يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (2018-2020).

8- صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد مؤسسة تسمح بالحصول على البيانات اللازمة اثناء الدراسة الميدانية.

9- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012.

استعرض التطور التاريخي للمحاسبة وأعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وأظهرت نتائج دراسته أن تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، مشروعا مثيلا وأمر لابد منه.

الدراسة الثانية: الجرجاوي حليمة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

هدفت الدراسة إلى التعرف على ابعاد التحليل المالي ومزاياه وكيفية الاستفادة منه في التنبؤ بأسعار الأسهم، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج توجز في الاتي:

- توجد عدة أطراف تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل؛
- لكي تؤدي عملية التحليل المالي دورها المنشود يتطلب الأمر وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج التي تم التوصل إليها به؛
- عند تحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات وكل مجموعة تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض من عملية التحليل المالي.

10- هيكل الدراسة:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول:

حيث تطرقنا في الفصل الأول المعنون ب: " **الإطار المفاهيمي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي** " حيث تناولنا في هذا الفصل ماهية القوائم المالية حيث أحطنا بكل جوانبها عرض القوائم المالية بمختلف أنواعها.

أما في الفصل الثاني المعنون ب: " **تحليل القوائم المالية** " حيث تناولنا في هذا الفصل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي، تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط، تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات الربحية والمديونية.

أما في الفصل الثالث المعنون ب: " **دراسة ميدانية على واقع المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)**" حيث تناولنا فيه تقديم للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة) وكذا استخدام نسب التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة وفي الأخير الى خاتمة تضمنت إجابة عن إشكالية واختبار فرضيات لنصل لعرض اهم النتائج والتوصيات.

الفصـــل الأول

الإطار المفاهيمي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إن التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر من خلال الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وما واكبها من انفتاح اقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات إلى السوق الجزائرية، حيث أصبح تعديل النظام المحاسبي الجزائري ضرورة حتمية، حيث بذلت الجزائر جهود كبيرة لتعديله نتج عنها صدور النظام المحاسبي المالي والذي يعرف ب: SCF وأصبح ساري التطبيق في جانفي 2010.

ولقد ألزم النظام المحاسبي المالي العديد من المؤسسات في نهاية كل دورة بإعداد وتقديم قوائم مالية وإيصالها الى الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، وهذا بهدف عرض معلومات حول المركز المالي وأداءها وتدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة منها من أجل اتخاذ القرار.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: الإطار العام القانوني والمحاسبي للنظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثاني: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار العام القانوني والمحاسبي للنظام المحاسبي المالي

قامت وزارة المالية بعدة إصلاحات من أجل احداث توفق وانسجام أكثر مع المعايير المحاسبية الدولية حيث أصدرت القانون رقم 11/07 في 25 نوفمبر 2007 والذي تضمن النظام المحاسبي الجديد ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، والذي أحدث تغييرات عديدة سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية للمؤسسات المطبقة له.

المطلب الأول: مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

أولا :تعريف النظام المحاسبي

عرفته المادة 3 من القانون رقم11/07 المتضمن النظام المحاسبي الصادر في 2011/07/25 بأنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي:

- تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات؛
- تحديد الحسابات؛
- وضع القوائم المالية؛
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبة، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي.

كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد؛
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج؛
- تحديد طرق التقييم المحاسبي؛
- تنظيم مهنة المحاسبة؛

[1] ـالقانون رقم07ـ11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في 25نوفمبر2007، الجريدة الرسمة الجزائرية، العدد 74، ص3.

- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة؛
- تحديد الحسابات والمجموعات؛
- تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات.

يمكن القول أنه حسب طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني وبناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا.[1]

ثانيا :مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

القانون رقم 11/07 يلزم على كل شخص طبيعي أو معنوي يستوفي الشروط المنصوص عليها قانونا بمسك محاسبة مالية، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون والخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.[2]

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي[3]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

ولقد دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق ابتداء من 01 جانفي 2010 م، وهذا وفقا للأمر08 المؤرخ في 24 جويلية 2008 م[4].

---

[1] ــبورزوق أمينة، إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012 ، ص 108.

[2] ــالقانون رقم2 من القانون رقم07ــ11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم74 الصادرة في 25نوفمبر2007، الجزائر.

[3] ــمرزوقي مرزوقي، حولي محمد، النظام المحاسبي المالي المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي05ــ06 ماي2013، ص2.

[4] ــالمادة رقم62 من القانون رقم08ــ02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم42 الصادرة في 24جويلية2008م، الجزائر.

المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي

لقد تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونذكر منها ما يلي:

1ــ الدورة المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/01 وتنتهي في N//12/31 كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ الاقفال دورتها المحاسبية مخالفا لتاريخ N12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة لسنة المدينة، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة انشاء أو توقف وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

2ــ استقلالية الدورات: يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة وتحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الاحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.[1]

3ــ قاعدة الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك، والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة اتجاه الغير خاصة الملاك ويجب أن تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، بحيث تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول المؤسسة وخصومها وأعبائها و إيراداتها وبين أصول وخصوم وأعباء وايرادات المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة او مساهميها.[2]

4ــ قاعدة الوحدة النقدية: يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة، وإن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية، الا أن ما يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى لابد أن يكون قابلا للقياس النقدي وقد نصت المادة 12 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية أما العمليات المدونة بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها الى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

---

[1] عمر السيد حسين، فصول وتطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقه، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1986، ص29.

[2] ــ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، الأوراق الزرقاء، الجزائر،2010، ص14.

تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية لا تدرج في الحسابات الا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير قابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي.[1]

5ــ مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن ان تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة، غير أنه يجوز جمع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.[2]

6ــ مبدأ الحيطة والحذر: يقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف، ويجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر لان ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفاي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون، ومن جهة أخرى لا يجب على المؤسسة أن تكون احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها من خلال تطبيق المبدأ.[3]

7ــ مبدأ استمرارية الطرق: أي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة السابقة وفي الدورة الحالية، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات وتغيير الطرق المحاسبية من خلال المداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة محاسبية إلى أخرى.[4]

8ــ مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية وهذا ما يعكس مصداقية المحاسبة.[5]

---

[1] ــ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة، 2008، ص 37.

[2] ــ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس والتقييم والافصاح المحاسبي، 55_56.

[3] ــ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4] ــ مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي في ضل اعمال التوحيد الدولية أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص37.

[5] ــ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص14.

9ــ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية إيجار (عدم انتقال ملكية) من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.[1]

10ــ مبدأ عدم المقاصة: لا يمكن اجراء أي المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والايرادات بتتابع.[2]

11ــ مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والايرادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دوم الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملية، بخلاف فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية، لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين لأن هذا المبدأ يقر بتسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها أو إنتاجها وهذا ما لا يعبر عن قيمتها الحقيقية.[3]

12ــ الصورة الصادقة: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، حيث تكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها وفي حالة وجود قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب تبرير ذلك في الملحق.[4]

13ــ مبدأ القيد المزدوج: يعتبر مبدأ القيد المزدوج من أقدم المبادئ التي عرفتها المحاسبة، ويعرف لحد الساعة قبولا عالميا أصبح بمقتضاه ملزما للممارسة المحاسبية في كل الدول مهما كانت طبيعة أنظمتها المحاسبية وهذا من أجل القيام بالتسجيلات المحاسبية حسب هذا المبدأ المسمى (القيد المزدوج) حيث يمس

[1] ــ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، المادة 06، ص4.

[2] ــ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] ــ احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر،2006، ص75.

[4] ــ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص15.

كل تسجيل على الأقل حسابين إثنين، أحدهما مدين والأخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.[1]

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية ويهدف الى:[2]

- ايجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبة الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة "الوفية والعادلة".

كما يهدف النظام المحاسبي إلى:[3]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية وأداء المؤسسة؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- قابلية مقارنة المؤسسة الوضعية المالية لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف.

بالإضافة إلى:[4]

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوقة؛
- عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حساب النتائج، حالات تغير الخزينة، حالات تغير الأموال الخاصة، الملاحق؛

---

[1] ــ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، المادة 16، ص 4.

[2] ــ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011، ص12.

[3] ــ ايت أحمد مراد، ابحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهدافه، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS _ IFRAS، جامعة سعد دحلب، البليدة، من 13 الى 15 أكتوبر2009، ص 07.

[4] _ Samir Merouani, Le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, ESC, 2008, p94.

- نشر معلومات وافية، صحيحة، موثوق بها، وتتمتع بشفافية أكبر لتساعد على فهم المعلومات لاتخاذ القرار من طرف المستعملين.

المبحث الثاني: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي، وقد ألزم هذا الأخير المؤسسات الجزائرية بإعدادها نظرا لأهميتها بالنسبة لمستخدميها مهما كانت أنواعهم.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بأنها" وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان ذلك في داخل المشروع أو خارجه"[1]، حيث وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISB) المعيار المحاسبي الأول (ISA1) المعدل عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية ، كما تبين القوائم المالية تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول الميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، والملاحق (الإيضاحات).

ويمكن تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وفي أشكال محددة (كالميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تغيرات رؤوس الأموال او الأموال الخاصة، وجدول تدفقات الخزينة) وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومات المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند اقفال الحسابات.[2]

ومنه يمكن تعريف القوائم المالية على أنها الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير.

---

[1] ــ أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص43.

[2] -نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، ص

المطلب الثاني: أنواع وأهداف القوائم المالية

أولا: أنواع القوائم المالية

يمكن تقسيمها إلا ثلاث أنواع هي[1]:

- قوائم مالية تاريخية تعبر عن نتائج الأعمال الماضية التي تحققت فعلا في المؤسسة خلال فترة معينة وتتمثل في الحسابات الختامية المختلفة؛
- قوائم مالية وصفية للموقف الحاضر عاكسة للظروف والتي تمر بها المؤسسة القوائم الموقفية الحاضرة؛
- قوائم مالية تخطيطية احتمالية تستقرئ، التدفقات والأرصدة المتوقع ان تحدث في مستقبل المؤسسة وقوائم التدفقات المستقبلية والموازنات التخطيطية.

كما يمكن أن تختلف القوائم المالية في إعدادها أيضا حسب الغرض الذي ستستخدمه فيه، ومن ثم يمكن أن نفرق بين نوعين هما:

قوائم مالية عامة: تعد للاستخدام العام من جانب كافة المهتمين بالمؤسسة وهي قوائم مالية إجمالية لا تهتم بالتفاصيل.

قوائم مالية خاصة: تعد بغرض تقديمها لمستخدم معين أو جهة معينة لتحقيق هدف معين كالقوائم المالية المعدة مثلا من أجل الحصول على القروض والتي تقدم للبنوك.

ثانيا: أهداف القوائم المالية: تتمثل أهداف القوائم المالية فيما يلي:

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها تنشأ من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم والذين تنقصهم سلطة عرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسة وانطلاقا من تحديد أهم أهداف القوائم المالية.[2]

- توفير المعلومات النافعة لتقرير احتمال تحققات تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق فترات حدوثه الممكنة؛
- عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وأثار العمليات والاحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات وتعكس أدائها؛

[1] ــ محسن احمد الخضيري، كيف تقرأ ميزانية، مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1996، ص ص 42 ــ 45.

[2] ــ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص273.

- تبيين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء؛
- تقدم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين ومنه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية، أما المعلومات من طرف قائمة حساب النتيجة، وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قائمة التدفقات للخزينة، إضافة إلى معلومات أخرى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، هذه المعلومات تشمل ما يلي:
- الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة؛
- الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية؛
- أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي وكذلك على التزاماتها بضمان حماية المحيط؛
- التكنولوجيا المستعملة ودرجة اعتماد التجديدات التكنولوجية في ميدان الإنتاج والتسيير.[1]

وتظهر القوائم المالية كذلك نتائج الوكالة الإدارية أو المحاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت اليها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو المحاسبة، إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية مثل: قرارات الاحتفاظ بالاستثمارات في المؤسسة أو بيعها.[2]

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية

1. **المستثمرين الحاليون والمحتملون:** هم الفئة التي تكبدت مبالغ من أموالها الخاصة، لذا فهم في حاجة لمعلومات تدخل الطمأنينة في قلوبهم حول ما تكبدوه من أموال وتشمل: المعلومات الخاصة بموارد المشروع والالتزامات المرتبطة به، والتغيرات فيها وبمدى قدرة المشروع على تحقيق إيرادات وتحويلها الى ربحية بأدائه المالي ودرجة القدرة على السداد.[3]
2. **الموظفون والمجموعات الممثلة لهم:** تشمل هذه الفئة كلا من العاملين والموظفين والنقابات والاتحادات العمالية المهنية التي تمثلهم، وغالبا ما يتركز اهتمام الموظف او بالاطمئنان على استمرار في الوظيفة،[4] كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم منشاتهم على توفير المكافأة ومنافع التقاعد وفرص التوفر للعمل، ومن هنا فإنه يهتم كثير بقراءة التقارير المحاسبية مادامت الوظيفة

---

[1] ــ زغدار أحمد، سفير محمد، مقومات عرض الاعمال في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS_ IFRS)، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية، (IAS_ IFRS)، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص3.

[2] ــ طارق عبد العال حمادة، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص85.

[3] _ أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص5.

[4] _ نفس المرجع، ص 8.

مضمونة والأجر يصرف بانتظام، إلا أن ذلك لا يضع من التسليم بحقيقة ان العاملين عادة ما يقومون بإنابة ممثليهم في النقابات أو الاتحادات العمالية للقيام بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون بها ومدى قدرتها على استمرار كمصدر للدخل، ولتحقيق ذلك تحتاج هذه الطائفة إلى معلومات حول الأداء المالي والاقتصادي والقدرة على تحقيق تدفقات كافية والقدرة الربحية والتوقعات المستقبلية خاصة ما يتعلق بشؤون العمل.

3. **المقرضون:** ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الاجل، وما يهم المقرضون سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقها وخدمة القروض أيضا أي كل متعلقات القرارات الائتمانية.[1]
4. **الموردون والدائنون والتجاريون:** وتعتبر هذه الفئة مصدر التمويل والائتمان قصير الأجل، حيث يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستخدمة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المنشأة في الاجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل كالعميل الرئيسي لهم.[2]
5. **العملاء:** لفئة العملاء مصلحة واضحة في استمرار المؤسسة كمصدر من مصادر الوفاء باحتياجاتها من المواد والسلع أو الخدمات الخاصة إذا كانت تربطها به علاقة دائمة أو طويلة الأجل وقدرة المؤسسة على الاستمرار كمصدر من مصادر الوفاء باحتياجات العملاء، إنما تتوقف على قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية الكافية، ومن هنا يحتاج العملاء إلى معلومات أساسية مماثلة لما يحتاجه المستخدمون الممولون.[3]
6. **الحكومة بأجهزتها المختلفة:** تهتم الجهات الحكومية بتوزيع المواد وبالتالي بأنشطة المنشآت المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضرورية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها، وكذلك للتعرف على تكلفة الخدمات التي تقدمها المؤسسات وعدالة الأسعار التي تقدم بها الخدمات، وتهتم إدارات حكومية أخرى بمستوى نشاط المؤسسة وأثاره على الاستقرار الاقتصادي وبالرغم من أن الحكومة

---

[1] _ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص43.

[2] _ نفس المرجع، ص43.

[3] _ معتصم دحو، افاق تطبيق المعايير المحاسبية، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص7.

تملك سلطة الحصول على أي معلومة تريدها إنها تدخل ضمن مستخدمي التقارير المالية ، فتزداد حاجة الحكومة للمعلومات في حالة المؤسسة ذات نشاط دولي من منطق الحكومة لمعلومات قد لا تقع في نطاق سلطتها إذا ما كانت المؤسسة الام تقع في دولة أخرى.[1]

7. **الإدارة:** هناك رأي على كون إدارة المؤسسة هي المستفيد الأول بالتقارير المحاسبية، هذا الاجتماع لا يعني حقيقة الأمر أن الإدارة في حاجة ماسة للتقارير لسبب منطقي هو إنها تملك في يدها كل السلطة للحصول على المعلومات دون انتظار التقارير السنوية، ومع ذلك فإن كانت الإدارة تستفيد بالتقارير، فإن تلك الاستفادة تتركز في مجرد إخلاء مسؤوليتها أمام المساهمين أو ملاك المشروع، وكذلك للوفاء ببعض الالتزامات القانونية اتجاه العديد من الجهات الحكومية والوقاية.
8. **الجمهور:** كذلك يسعى للحصول على معلومات حول نجاح وازدهار المؤسسة لأنها قد تساهم وبطريقة فعالة في تطوير الاقتصاد المحلي لا بتشغيل عمال أو التعاقد مع موردين جدد.[2]

هؤلاء هم من يستخدمون المعلومات المالية ولكن يوجد مستخدمون جدد كالمحللين الماليين والاقتصاديين والمستثمرين والسماسرة ومسؤولي البورصات والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والنقابات العمالية وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات، ومهما توفرت القوائم المالية عن معلومات فإنها تبقى عاجزة عن تغطية كافة حاجات هؤلاء المستخدمين لاختلاف حاجتهم وتنوعها على معلومات تفيد الحاجات العامة لهم جميعا، أي معلومات بشكل عام وتلبي حاجات مختلف المستخدمين.[3]

[1] _ عبد الحي مرعي واخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص24.

[2] _ زغدار أحمد، مرجع سابق، ص5.

[3] _ طارق عبد العال حمادة، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص73.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تقدم القوائم المالية معلومات عن المركز المالي للمؤسسة والأداء المالي والتدفقات النقدية، وذلك من خلال تقديم معلومات عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات والدخل والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي وجدول حساب النتيجة

أولا: قائمة المركز المالي

1. **تعريف قائمة المركز المالي (الميزانية):** تعرف الميزانية على أنها: "حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات مسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج، أو إنها ملخص لأرصدة الحسابات التي لازالت مفتوحة بدفتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية على حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب.[1]

الميزانية هي جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة وبالجانب الأيسر خصومها، أو هي صورة فتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.[2]

تصف الميزانية مجموعة المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة.[3]

2. **مكونات الميزانية:** تتكون قائمة المركز المالي مما يلي:

أ – جانب الأصول:

- الأصول الثابتة المعنوية؛
- الأصول الثابتة المادية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- الأصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، المدينون الاخرون والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛

---

[1] ــ حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ص147.

[2] ــ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، ط2، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2010، ص10.

[3] Eric Ducasse, et autre, Normes **comptables IAS/IFRS**, Bibliothèque royale de, Belgique, 2005, p17._

- الخزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة السلبية.

ب_ جانب الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عملية التوزيع المقررة بعد تاريخ الإقفال مع التمييز برأس المال المصدر الاحتياطات، النتيجة الصافية للدورة والعناصر الأخرى؛
- الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة (نواتج مثبتة مسبقا)؛
- الخزينة السلبية ومقابلات الخزينة الإيجابية؛
- ميزانية البنوك والهيئات المالية المتشابهة تضم الأصول والخصوم حسب طبيعتها وتقدمها في انتظام حسب سيولتها واستحقاقها النسبي.

ويمكن التوضيح من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (01): ميزانية الأصول

جانب الأصول

الأصل	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك رصيدN	صافيN	صافي N_1
<u>أصول غير جارية</u>					
فارق بين اقتناء المنتوج الإيجابي او السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					

ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير جارية					
<u>أصول جارية</u> مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الاخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ص28.

الجدول رقم (02): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
<u>رؤوس الأموال الخاصة</u> رأسمال تم إصداره رأسمال غير مستعان به علاوات واحتياطات_ احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
<u>الخصوم غير الجارية</u> قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة			

ديون أخرى غير جارية مؤونات			
مجموع الخصوم غير جارية (2)			
<u>الخصوم الجارية</u> موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص29.

ثانيا: قائمة الدخل (جدول حساب النتائج):

تعريف قائمة الدخل: عرف النظام المحاسبي المالي قائمة الدخل على أنها:" بيان ملخص للأعباء، والنواتج المنجزة من قبل المؤسسة خلال سنة مالية، ولا يأخذ في حسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ الدفع، يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية".[1]

ويمكن تعريفها أيضا كما يلي: " هي القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة، بحيث إذا زادت مجموع الإيرادات على مجموع المصروفات فتكون نتيجة عمليات المؤسسة صافي ربحا، والعكس تكون النتيجة النهائية صافي خسارة للدورة المحاسبية.[2]

عناصر قائمة الدخل: تتمثل عناصر قائمة الدخل فيما يلي:[3]

- المبيعات أو الدخل من المبيعات ولتحديد صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات مردودات المبيعات والخصم المسموح به؛
- تكلفة المبيعات وتشمل المواد الخام ومصروفات مختلفة ضرائب ورواتب، صيانة، استهلاك؛
- مجمل ربح العمليات: وهو عبارة عن صافي المبيعات– تكلفتها؛

[1] ــ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة (وفق النظام المحاسبي المالي)، دار جيطلي للنشر، سطيف، 2009، ص153.

[2] ــ سعدون مهدي الساقي، عدنان تايه النعيمي، واخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص ص76_77.

[3] ــ عبد الحليم كراجه، ياسر السكران واخرون، الإدارة والتحليل المالي، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 151.

- مصروفات التشغيل وتشمل مصروفا ت البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية مثل: الرواتب الإدارية ووسائل الاتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية... إلخ؛
- الدخول الأخرى والمصروفات الأخرى وتشمل الأرباح المتحققة من فوائد الأرصدة والأرباح من الاستثمارات ودخل الإيجارات، أما المصاريف الأخرى فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى؛
- أرباح أو خسائر غير عادية؛
- ضريبة الدخل؛
- الربح الصافي.

معلومات يستوجب اظهارها في قائمة الدخل: تتمثل فيما يلي:[1]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة؛
- النواتج المالية والاعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية؛
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير عادية؛
- نتائج الأنشطة العادية؛
- العناصر الغير عادية للنواتج والاعباء؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

الجدول (03): الشكل القانوني لقائمة الدخل (جدول حساب النتيجة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الاعمال تغير مخزونات المنتجات والمنتجات المصنعة قيد التصنيع الإنتاج المثبت			

[1] ــ شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص51.

اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم و المدفوعات المشابهة			
الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاك والمؤونات استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتيجة العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير عادية_ المنتوجات العناصر الغير عادية_ الأعباء			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع(1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص30.

الجدول رقم (4): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة عن النتيجة العادية الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص31.

المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية

أولا: تعريف قائمة التدفقات النقدية: يمكن تعريف التدفقات الخزينة (الخزينة) كما يلي:" يهدف جدول السيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة

النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة والغير مباشرة ".[1]

ثانيا: محتوى جدول قائمة التدفقات النقدية: حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) فإن التدفقات النقدية تتمثل في ثلاث أنشطة مختلفة وهي:[2]

1ــ الأنشطة التشغيلية: وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد، كذلك تسديد المصروفات وللموردين والعاملين وسداد الفوائد.

2ــ الأنشطة الاستثمارية: هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.

3ــ الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية المؤسسة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

ولقد حدد النظام المالي المحاسبي طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة وذلك كما يوضحه الجدول (05) والجدول رقم (06):

1ــ جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة: ترتكز الطريقة المباشرة على:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...) قصد الحصول على تدفق مالي صافي.
- تقريب ومقارنة هذا التدفق المالي الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة

2ــ جدول التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة: تقوم هذه الطريقة الغير مباشرة على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة).

[1] ــ عاشور كتوش، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص62.

[2] ــ شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص54.

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة او الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

الجدول رقم (05): جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات مقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعلومة			
التحصيلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات من عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن اصدار أسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات الخزينة للفترة (أ+ ب + ج)			
الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغيرات الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 35.

الجدول رقم (06): جدول سيولة الخزينة الطريقة الغير مباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات مناجل:			
الاهتلاكات والارصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
تغير الموردون والديون الأخرى			
نقص أو زيادة قسمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن التثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدية (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص36.

المطلب الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

أولا: جدول تغيرات الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.[1]

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الجدول رقم (7): جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطي والنتيجة
الرصيد في31 ديسمبر2-N						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبر1-N						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات						

[1] ــ محمد رمزي جودي، اصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع معايير الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس في2009/12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص80.

الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية **الرصيد في31ديسمبرN**						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص37.

ثانيا: الملاحق(الإيضاحات)

تعريفه: يتضمن الملاحق على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات).[1]

أنواع أساسية من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية: وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي[2]

- يقدم النوع الأول من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمؤسسة مثل: الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الاهتلاك...الخ؛
- يقدم النوع الثاني أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها؛
- يقدم النوع الثالث إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

[1] ــ معتصم دحو، مرجع سابق، ص5.

[2] ــ طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق، ص 131.

خلاصة الفصل:

تعد القوائم المالية من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة إذ أنها تساعد المؤسسة في استخراج المعلومة المحاسبية التي تساعدها في معرفة وضعيتها المالية، من خلال تقديم معلومات ذات مصداقية، ومن ناحية أخرى تعطي معلومات مالية عن المؤسسة لكل فئات المجتمع، لذا فإن أسس إعداد تلك القوائم يحظى بأهمية قصوى لاختلاف النتائج باختلاف الأسس المتبعة فتجاهل أثر النتائج على القوائم يجعل الأرقام الواردة في تلك القوائم مضللة مما يلحق الضرر بمستخدميها على اختلاف فئاتهم.

الفصـــــل الثاني

تحليل القوائم المالية

تمهيد

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في المجال الاقتصادي والتي أدت إلى تزايد المعلومات المحاسبية والإفصاح على النتائج والقوائم المالية، ومن هنا جاءت أهمية التحليل المالي حيث يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تشخيص وتقيم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال تفسير المعلومات والبيانات المتضمنة في القوائم المالية في بيئة تمتاز بالتعقيد والتقلب والمنافسة.

يقوم هذا الفصل بتقديم أليات لقراءة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، عن طريق بعض المؤشرات المالية، التي تسهل عملية تقييم الأداء المالي، من أجل الوصول إلى معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ويتم معالجة هذا الفصل في أربع مباحث أساسية:

المبحث الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية؛

المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي؛

المبحث الثالث: تقيم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط؛

المبحث الرابع: تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات الربحية والمديونية.

المبحث الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية

على المحلل المالي المعرفة التامة بأسس التحليل المالي والمراحل والأهداف المرجوة منه، ونوجز هذه المراحل في الاتي:

المطلب الأول: تعريف وأهداف تحليل القوائم المالية

أولا: تعريف تحليل القوائم المالية: يعرف تحليل القوائم المالية بأنه[1]: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية".

كما تعرف بأنها: "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي".

ويمكننا من التعريفات السابقة استنتاج الحقائق التالية:

- إن القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي وبالتالي مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب وهذا يتطلب من المحلل إدراك الأسس التي أعدت طبقا لها هذه القوائم؛
- يقوم المستفيدون أو من ينوب عنهم المحللون الماليون بدراسة محتويات هذه القوائم واستنتاج العلاقات بين عناصرها واستخراج النسب المالية بقصد التعرف على القيمة المالية للمشروع في تاريخ معين بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

ثانيا: أهداف تحليل القوائم المالية: تختلف أهداف تحليل القوائم والتقارير المالية باختلاف احتياجات المستخدم أو القائم بعملية التحليل، فالمستخدم للمعلومات المالية من داخل المشروع لهم أهدافهم المميزة عن أهداف المستخدمين لتلك المعلومات من خارج المشروع، وبطبيعة الحال فإن تلك الأهداف ستؤثر على تحديد مدلول المعلومات المالية موضوع التحليل والايضاح هذا التباين بين أهداف مستخدمي المعلومات المالية، سوف نستعرض بعض الفئات من مستخدمي المعلومات المالية وبيان أهدافهم وكيفية تأثير تلك الأهداف على تفسير مدلول المعلومات المالية موضوع التحليل[2]:

[1] - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2001، ص72.71.
[2] - محمد عباس البدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء د ب ن،2009، ص 341-343.

1. **إدارة المشروع:** تعتبر إدارة المشروع من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية، وتهتم الادارة في هذا الصدد بربحية المشروع خلال فترة زمنية معينة، وقدرته على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال، وذلك على أساس أن هذه المعدلات هي المحدد الرئيسي لجذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية، وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى بما يعني استمرارها في أداء واجباتها داخل المشروع.
2. **الملاك (حملة الأسهم):** ينصب اهتمام حملة الأسهم على معدل توزيع الأرباح للعام الحالي والأعوام السابقة، والاعتماد على تلك المعلومات المقارنة في تحديد معدل التوزيع في المستقبل. وقد يهتم بعض المساهمين بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات الأرباح للأسهم في المستقبل، وعلى ذلك فإن فئة الملاك يتركز اهتمامها في تحليل القوائم المالية الذي يفيد في تقدير العائد على الاستثمار والمخاطر المرتبطة به.
3. **المقرضون:** يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على السداد والحصول على عائد مناسب، ولذلك فإن هذه الفئة تركز على البيانات التي تقدم لهم معلومات تمكنهم من تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع، ومقدرته في المستقبل على سداد أصل الدين (القرض) والفوائد في مواعيدها المقررة، كما تمكنهم من تحديد معدل العائد الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض.

ومما سبق يتضح أن نوعية المستخدم تؤثر بلا شك على أهدافه من استخدام المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وطبيعة المعلومات التي يركز اهتمامه عليها. ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن مدلول نفس المعلومات لأحد الأطراف المستخدمة قد تختلف عن مدلولها بالنسبة لمستخدم أخر. فدرجة السيولة النقدية المرتفعة قد تعني ظروفا ملائمة لأحد الأطراف الدائنة للمشروع، في حين أنها قد لا تعني ذلك بالنسبة للإدارة التي تهتم بالربحية على حساب السيولة النقدية للمشروع.

المطلب الثاني: مستويات تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل ثلاث مستويات رئيسية، يمكننا أن نوجزها فيما يلي[1]:

أولا: على مستوى المؤسسة: يقوم المحلل المالي بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمؤسسة نفسها فقط، فيدرس ربحها وسيولتها وهيكل تمويلها بالإضافة إلى كفاءتها ونشاطها، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإنجاز التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات

[1] _ مؤيد راضي خنفر وغفسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص 76-75.

التي تفي بغرض التحليل، ويعتبر هذا التحليل قاصرا لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في المشروع.

ثانيا: على مستوى القطاع: وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع أخذا بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم والنشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته، وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها.

ثالثا: المستوى العام: وهو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كما الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية...الخ.

المطلب الثالث: مراحل وخطوات التحليل المالي

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لآخر، وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الاخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل. ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية: مرحلة الإعداد والتحضير ، مرحلة التحليل ، مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير):[1]

أولا: مرحلة الاعداد والتحضير: وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها.

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

- تحديد الهدف من التحليل وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يقوم المحلل بتحديد الغرض من التحليل؛
- مدى ونطاق التحليل على المحلل أن يحدد نطاق تحليله بمعنى هل سيشمل تحليله مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات كما يجب أن يحدد فترة التحليل؛

[1] _ مؤيد راضي خنفر وغفسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص 76-80.

- تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل يجب على المحلل أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية وغير المالية والاحصائية والكمية...الخ.

ثانيا: مرحلة التحليل: وهي المرحلة التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات وهي خطوة بالغة الأهمية يقوم المحلل من خلالها بإجراءات عديدة كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها لضمان الاتساق والثبات في عرض القوائم المالية ليتمكن المحلل من المقارنة وهذا في حالة ما اشتمل التحليل أكثر من مؤسسة؛
- اختيار الأداة الملائمة للتحليل يتطلب اختيار أداة وأسلوب عناية خاصة من المحلل لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن هناك توافق وانسجام بين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى؛
- تحديد الانحرافات وأسبابها وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنة الأرقام والمؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب تخص المؤسسة نفسها لسنوات مختلفة أو تخص مؤسسات منافسة في نفس القطاع، وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية.

ثالثا: مرحلة الاستنتاجات: وهي أخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل.

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك. ويحاول المحلل من خلال كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل؛
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل؛
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات التوازن المالي

ظهر الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية، لأول مرة لدى البنوك ورجال الأعمال إذا يعتبرون الممولون للمؤسسات، ويتمثل هذا الاهتمام بمراقبة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال أدوات مالية، نأخذ هذا المفهوم.

المطلب الأول: ماهية التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة الاقتصادية لبلوغه لأنه يمكنها من مواجهة التزاماتها المالية لحظة استحقاقها ، فهو يعتبر بمثابة مؤشر أمان للمؤسسة وللوصول إلى هذا الهدف لابد للمؤسسة القيام بتحليل سياستها المالية المتبعة لإعطاء صورة عن نقاط الضعف ونقاط القوة في هذه السياسة والقيام بتصحيحها.[1]

أولا: مفهوم التوازن المالي

تسعى معظم المؤسسات لتحقيق نوع من التوازن المالي الذي يمكنها من مواجهة التزاماتها المالية لحظة مواعيد استحقاقها ويمكن تعريف التوازن المالي كما يلي:

يعرف التوازن المالي بأنه ذلك التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي توافق درجة ثبوتها.

ومما سبق فإن التوازن المالي هو عبارة عن توفير كافة الاحتياجات المالية للمؤسسة ، وهذا ما يضمن لها عدم الوقوع في العسر المالي والوفاء بديونها قصيرة الأجل والتزاماتها المالية.[2]

ثانيا: أهمية التوازن المالي

تتجسد أهمية التوازن المالي فيما يلي:[3]

- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي؛
- تجنب الخطر المالي؛

---

[1] _ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009ص239.

[2] _ المرجع نفسه، ص240.

[3] _ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص240.

- يستعمل لفرض الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية من حيث مجالات حسن استعمالها؛
- تقييم الأداء المالي.

المطلب الثاني: مستويات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من الأدوات المهمة المستخدمة في التحليل حيث يمكن بواسطتها معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها ونجد ثلاثة أنواع:[1]

1_ رأس مال العامل: يعتبر رأس المال العامل أو كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة وبالتالي يمكن هذا المؤشر من الحكم على مقدار الزيادة في الأصول المتداولة المستخدمة، وعليه يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

- **من أعلى الميزانية:** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل=الأموال الدائمة–الأصول الثابتة

- **من أسفل الميزانية:** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة –الخصوم المتداولة

ويأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات يمكن ايضاحها كما يلي:[2]

- **رأس المال العامل > 0:** ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- **رأس المال العامل= 0:** يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجات طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

[1] _ محمد مبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009، ص13.
[2] _ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الادرة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص38.

- **رأس المال العامل <0:** يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي في حاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل الى أربعة أنواع:[1]

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة.
- **رأس المال العامل الصافي:** هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.
- **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

  رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة- الأصول الثابتة.
- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

  رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الإجمالي- رأس المال العامل الخاص.

2- احتياجات رأس مال العامل: يعرف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة ويجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة ، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة الى سيولة ، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون قصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثني منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام ، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية[2]:

[1] _ زغيب مليكة بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص50.

[2] _ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، غير منشورة، تخصص: إدارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009، ص64.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة–القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل–القروض المصرفية).

تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

– **احتياجات رأس المال العامل الموجبة:** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن مدتها عن السنة وذلك للتغطية احتياجات الدورة فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطى كليا بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.

–**احتياجات رأس المال العامل سالبة:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول إن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، هذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

–**احتياجات رأس المال العامل معدومة:** هذه الحالة تكون عندما تغطي الموارد الدورة احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة.[1]

3_ الخزينة الصافية: تتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج لرأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.[2]

وتحسب الخزينة الصافية من خلال:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الإجمالي– احتياجات رأس المال العامل.

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاث حالات كالتالي:

- **خزينة سالبة:** بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع في رأس مال العامل لأن هذه الوضعية قد تِدي بها إلى الإفلاس.

[1] _ دحماني هدى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص 36-37.

[2] _ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص51.

- **خزينة موجبة:** بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.
- **خزينة معدومة:** عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياجات في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.[1]

[1] _ بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 25-26.

المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط

يدرس هذا المبحث السيولة المالية والنشاط في المؤسسة، واللذين يمكن اعتبارهما معيارين مهمين للوضع المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة وباستمرار إلى بلوغهما من أجل تحقيق الأمل للمؤسسة، لأن اليسر المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين في حالة طلب الدائنين لحقوقهم.

المطلب الأول: نسب السيولة

مفهوم النسب المالية: يقصد بها العلاقة بين متغيرين (رقميين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حيث يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد ، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة، ويمكن تقسيم النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية وهي :[1]

نسب السيولة : وتقيس هذه المجموعة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام الأصول الجارية ويهتم مقرضي الأموال قصيرة الأجل بصفة خاصة بالإضافة إلى الملاك والإدارة ، ومن أهم ما تقيسه النسب ما يلي:[2]

1- نسبة التداول: وهي تعتبر مؤشر لمدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة وكلما كانت مرتفعة كلما كانت مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة أجل وأكبر، إلا أنه يجب الحذر منها لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة المكونات الجزئية للأصول المتداولة.

تحسب رياضيا:[3] نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة.

2- نسبة السيولة السريعة: وهذه النسبة تختلف عن النسب السابقة في أنها تقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة فيما عدى البضاعة، والذي يعتبر أقل عناصر متداولة سيولة لذلك لا تدخل

[1] -مبارك لسلوس، التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير)، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص44.

[2] - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 73.

[3] -جمال الدين محمد مرسي، احمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، دار الجامعية، الإسكندرية،2010، ص156.

البضاعة في معيار السداد السريع لقياس السيولة ويرى بعض رجال الإدارة المالية أن هذه النسبة يجب أن لا تقل عن واحد الصحيح حتى تكون حالة السيولة مطمئنة ويمكن توضيحه بالمعادلة التالية:[1]

نسبة السيولة السريعة = (أصول المتداولة – البضاعة) / الخصوم المتداولة.

3_ نسبة السيولة المختصرة: وهذه النسبة تركز على الأصول المتداولة ذات سيولة مالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل وأوراق القبض.[2]

نسبة السيولة المختصرة = (النقدية +الأوراق المالية + أوراق القبض) /الخصوم المتداولة.

4_ نسبة النقدية: قد يفضل الدائنون الاحتفاظ إلى أقصى درجة عند حساب مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، فيفضل الاعتماد على بند النقدية فقط عند حساب هذه المقدرة واستبعاد بقية العناصر.

وتحسب رياضيا:[3]

نسبة النقدية= النقدية (الصندوق + البنك) /الخصوم المتداولة.

المطلب الثاني: نسب النشاط

تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه، أو بمعنى أخر مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله المختلفة، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة، الثابتة والمتداولة، وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول.

1_ معدل دوران مجموع الأصول: يشرح معدل دوران الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات ، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول.[4]

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات/ متوسط مجموع الأصول

[1] - خبراء الشركة العربية للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي واعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر ،2006، ص51.

[2] _ عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص42.

[3] _ جمال الدين محمد مرسي، احمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص159.

[4] _ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، 2008، ص59.

2_ معدل دوران العملاء: تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها ويجب أن لا تتجاوز المدة 90 يوم عادة، وعلى العموم يجب مقارنتها دائما بمعدل أخر هو معدل دوران الموردين ويحسب بالعلاقة التالية:[1]

معدل دوران العملاء= (مستحقات العملاء/ رقم الاعمال) *360

3_ معدل دوران الموردين: يبين هذا المعدل المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

مدة دوران الموردين= مستحقات الموردون/المشتريات*360

3_ معدل دوران الذمم المدينة: تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، فبعض المؤسسات تظهر في تقاريرها المالية حجم المبيعات الكلي، مما يؤثر على هذه النسبة وفقا لحجم المبيعات النقدية، وضمانا لدقة في احتساب هذا المؤشر فإنه يجب أخذ مجموع الحسابات المدينة قبل طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، كما يتم إضافة قيمة أوراق القبض برسم التحصيل إلى مجموع حسابات الذمم المدينة، وذلك في حال تم خصم هذه المبالغ مباشرة من حسابات الذمم قبل التأكد من تحصيلها، في حين تتطلب الممارسة السليمة لإدارة الحسابات بفتح حسابات خاصة بأوراق القبض لكل مورد أو مقترض ، ويتم خصمها للتأكد من تحصيلها ، ويحسب كما يلي: [3]

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة

ويساعد معدل دوران الذمم المدينة في احتساب فترة تحصيل الذمم المدينة بالأيام لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تحويل ديونها ، وغالبا ما يتجه هدف المحلل المالي عند تحليل الحسابات المدينة إلى المقارنة بين شروط المؤسسة في البيع وبين فترة التحصيل، ومن جهة ثانية مقارنة شروط البيع مع الشروط الخاصة بالمنافسة والصناعة، وعادة ما يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على فترة تحصيل الذمم المدينة بخصم ثلاثة أيام من النتيجة النهائية ، كمتوسط فترة تحصيل الشيكات لدى البنوك ، ويحسب كم يلي:[4]

فترة تحصيل الذمم المدينة = 360/ معدل دوران المدينين

---

[1] المرجع نفسه، ص62.
[2] _ المرجع نفسه.
[3] _ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص63-64.
[4] _ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص113.

المبحث الرابع: تقيم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات الربحية والرفع المالي

يتم مناقشة هذا المبحث في مؤشرين أخرين من مؤشرات تقييم الوضع المالي في للمؤسسة وهما مؤشري الربحية ونسب الرفع المالي.

المطلب الأول: نسب الربحية

تعتبر نسب الربحية هدف أساسي يسعى له كل مستثمر سواء المساهم الحالي في المؤسسة أو المستثمر المراقب لعمل المؤسسة، وأمر ضروري لعمل المؤسسة، وأمر ضروري لبقاء المؤسسة واستمرارها في بيئة أعمالها، والربحية هي العلاقة بين الأرباح التي حققتها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.[1]

1- نسبة هامش الربح الى صافي المبيعات: يتم حساب هامش الربح الإجمالي بقسمة الربح الإجمالي على المبيعات، وحيث أن كل من بسط ومقام النسبة يتضمن رقم المبيعات فإنها تعتبر مؤشرا لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات أي تكلفة البضاعة المباعة.

هامش الربح الإجمالي= (صافي الربح/ صافي المبيعات) *100

2- العائد على حقوق الملكية: يتم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، وتوضح هذه النسبة مدى قدرة نجاح الإدارة في تعظيم العائد الخاص بالمستثمرين.

العائد على حقوق الملكية= (صافي الدخل / حقوق الملكية) *100

3- معدل العائد على الأصول: يطلق على هذه النسبة صافي الربح على مجموع الأصول حيث يقوم عليها نظام الديون ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي قبل الفوائد والضريبة على مجموع الأصول.

[1] - حدة خبيزة انفال، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص36.

معدل العائد على الأصول = (صافي الربح قبل الضريبة والفوائد / مجموع الأصول) *100

المطلب الثاني: نسب الرفع المالي

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح المؤسسة، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1- نسبة المديونية: تشير إلى الديون التي استخدمت في تمويل جزء من أصول المؤسسة، وكلما قلت هذه النسبة كلما كانت التزامات المؤسسة المستقبلية أقل، وينظر الدائنون إلى نسبة الديون المرتفعة بحرص، كما يطلب الدائنون في هذه الحالة معدلات فائدة مرتفعة نتيجة زيادة المخاطرة.[1]

وتحسب كما يلي: نسبة الديون= اجمالي الالتزامات/ اجمالي الأصول

2-نسبة الديون الى حقوق الملكية: يتم الحصول على أصول المؤسسة من أموال أصحاب هذه المؤسسة فضلا عن أموال الغير، ومن البديهي أن مساهمة أصحاب المؤسسة بالجزء الأكبر من هذه الأموال يكون معناه اطمئنان الدائنين على مقدرة المؤسسة على الوفاء بخصومها، ومن ثم فإن نسبة الديون إلى حقوق الملكية تشير إلى مدى مساهمة الغير في أموال المؤسسة بالمقارنة الى مساهمة أصحاب المؤسسة. حيث تحسب كما يلي:

نسبة الديون الى حقوق الملكية= اجمالي الديون / اجمالي حقوق الملكية

ويلاحظ أنه إذا زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح كان معنى هذا زيادة المخاطر النسبية للدائنين ، وذلك لانخفاض القدرة على الوفاء بالخصوم.[2]

3_ نسبة الأصول الثابتة الى حقوق الملكية: وتظهر هذه النسبة إلى أي مدى استثمرت أموال الملاك في أصول ذات معدل منفض الدوران إذ تساعد هذه النسبة الإدارة في تحديد نوع التمويل الذي تستخدمه في المستقبل.[3] وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

[1] -طارق عبد العال حمادة، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006، ص503-504.

[2] - وجدى حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص212.

[3] - عريف عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007-2008، ص75.

نسبة الأصول الثابتة الى حق الملكية= حق الملكية/الأصول الثابتة

4- عدد مرات تغطية الفائدة: وتقيس هذه النسبة المقدار الذي يمكن أن ينخفض به الدخل قبل أن تتعرض الشركة لخطر عدم القدرة على السداد الفائدة المستحقة السنوية. والفشل في مقابلة هذا الالتزام قد يؤدي الى تعرض الشركة إلى المساءلة القانونية بواسطة الدائنين وبالتالي تعرض الشركة للإفلاس.[1]

وتحسب كالاتي:

معدل تغطية الفائدة= العائد قبل الفائدة والضريبة/ الفائدة

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل مناقشة بعض وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال هذا الفصل يمكن القول عن عملية التشخيص المالي الذي يقوم بها المحلل المالي داخل المؤسسة تساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة والانحرافات ومحاولة علاجها، كما تساعد عملية التشخيص المالي في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

[1] - كمال الدين الدهراوى، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 213-214.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية على واقع المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية مركب المسيلة

تمهيد:

تدعيما لما تم دراسته في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تم إعداد دراسة حالة تتعلق بدور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، فتم إختيار إحدى المؤسسات الفاعلة على مستوى ولاية المسيلة، حيث تعتبر المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية من المؤسسات التي تنشط في الولاية، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل، ولهذا ستتم الدراسة الميدانية من خلال التطرق الى مبحثين:

المبحث الأول :تقديم عام المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية؛

المبحث الثاني: تحليل محتوى القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية.

المبحث الأول :تقديم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)

من خلال هذا المبحث سيتم تشخيص المؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال إعطاء لمحة عن ونشأتها ونظام العمل فيها إلى الهيكل التنظيمي لمختلف المصالح والاقسام المتواجدة بالمؤسسة.

المطلب الأول :بطاقة فنية حول المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة.)

1- التعريف بالمؤسسة:

إن فكرة إنشاء مؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة) جاء نتيجة الاستراتيجية التي اتبعها الحكومة الجزائرية قصد إنعاش الاقتصاد الوطني والنهوض به وذلك بعد سنوات من الاحتلال بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة.

وتبلورت أولى خطوات تجسيد هذه الفكرة من خلال شروع الحكومة في إنجاز هذه المؤسسة في سنة 1979حيث تم دراسة جميع الجوانب المتعلقة بتوفير المواد النسيجية لإنتاج 4500 طن سنويا أي ما يعادل 15.500.500 متر طولي من القماش منها 5 ملاين متر طولي موجهة إلى قسم التفصيل، وكان هذا من طرف وزير الصناعة والعلاقة ولقد تم تسجيله في برنامج خاص بالنسبة لولاية سطيف في 1975 الذي نتج عنو سيلاد ولاية المسيلة، حيث 1971 / ولكن بعد التقسيم الإداري الجديد1974 .

تم إنشاء هذا المشروع بولاية المشروع بولاية المسيلة الذي سجل بعقد مؤرخ في: 1975/11/13وتبلغ مساحته الكلية حوالي 329800 متر مربع منها 65561 متر مربع مغطاة 1980تم الدخول /12/ 1977وانتهت سنة 1979 وفي /04/ 01 وقد بدأت الأشغال بتاريخ11 الفعلي في الانتاج وتعمل هذه المؤسسة في ظل نظام عمل متواصل وبعد إجراء إعادة الهيكلة للمؤسسة سنة 2012 انتقلت ما يسمى "بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية ".

2- تسمية المؤسسة منذ نشأتها:

لقد مرت المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية بعدة مراحل وعدة تسميات منذ نشأتها ومنها:

- **المرحلة الاولى:** سونيتاكس من 1979 إلى غاية 1985؛
- **المرحلة الثانية:** أنديتاكس_ من 1985 إلى غاية1997؛
- **المرحلة الثالثة:** *تينيـــــــــدال* من 1998 إلى غاية 2011؛
- **المرحلة الرابعة:** *أوتيت* من 2012 إلـــــــــــــــى يومنـــــــا هذا.

بعد إعادة هيكلة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية تمت عملية جمع مجموع من الشركات تحت لواء مديرية عامة ومجلس إدارة مقره على مستوى العاصمة، تندرج تحتها سبع وحدات منها: (مركب المسيلة- وحدة ذراع بن خدة – مركب باتنة – وحدة تلمسان – وحدة سبدو- وحدة سوق أهراس- وحدة بجاية)

3- موقع المركب

يقع المركب في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة في الجهة الجنوبية للولاية يحدها شمالا المؤسسة الوطنية للبناء ومن جهة الشرقية سوناطراك ومن الجهة الجنوبية المؤسسة الوطنية للحديد والإسمنت سابقا ومن الجهة الغربية 160 مسكن.

4- نظام العمل بالمركب

- قسم (الغزل، النسيج، التكملة، مراقبة الجودة)

- الفوج :A من الساعة 05:00 صباحا إلى 13:00 زوالا؛
- الفوج :B من الساعة 13:00 زوالا إلى 21:00 مساءا.

- أما بالنسبة لقسم التفصيل والإدارة والصيانة

من الساعة 08:00 صباحا إلى غاية 16:00 مساءا.

5- عدد العمال:

-عقد عمل غير محددة المدة: 539 عامل؛

- عقد عمل محدد المدة: 8 عامل؛

- عقد العمل المدعم: 00 عامل؛

-العدد الإجمالي: 546 عامل؛

-العدد الإجمالي للممتهنين: 33 متمهن.

6- نشاطات المركب ومساهمة في الكوارث الطبيعية التي حلت ببلادنا

لقد ساهمت مؤسستنا منذ نشأتها في عام 1980 في جميع الكوارث الطبيعية التي عرفتها الجزائر وذلك بداية بزلزال الأصنام، كوارث سكيكدة، تمنراست، القصبة، عين تموشنت، باب الواد، بني ورتلان وأخيرا زلزال بومرداس حيث كانت مؤسستنا السباقة في الديدان وساهمت ب 3500 خيمة و 3000 سرير وقد غطت نسبة كبيرة من احتياجات المذكورين في ذلك الوقت وهذه بعض الصفقات التي تم ابرامها مع الحماية المدنية ووزارة الداخلية:

- 10000 خيمة من نوع الحماية المدنية؛
- 4000خيمة من النوع المتوسط 22 مكان؛
- 500 سرير .

كما تسعى مؤسستنا إلى عقد صفقات مع جميع الولايات من أجل وضع برنامج خاص بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية (المخطط الاستعجالي) ، كما تستطيع مؤسستنا تغطية متطلبات السوق الوطنية

7- مساهمة المؤسسة مع الدولة الجزائرية في الكوارث الطبيعية الدولية

لقد كانت مؤسستنا من المؤسسات البقة في العمليات التضامنية التي تقوم بها الدولة الجزائرية اتجاه الدول الشقيقة والصديقة وعلى سبيل المثال :زلزال إيران، اندونيسيا، يوغسلافيا، المغرب، مالي.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)

1-الهيكل التنظيمي

تتمثل المهمة الرئيسية في إنتاج الأنسجة الصناعية والتقنية ذات الهدف الاقتصادي من أجل تطبيق برنامج إنتاجي يحقق للمركب كل سنة باستعمال الوسائل المادية والبشرية المتاحة، وقد تم هيكلة المركب حسب الوظائف الإنتاجية الرئيسية للأقسام التي تساهم في ضبط وربط العملية الإنتاجية وسيرورتها ونجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

2- مديرية الإنتاج

قسم الغزل: يشتغل بقسم الغزل 84 :عامل منها 82 بعقد غير محدد المدة و 02عمال بعقد محدد المدة.

الوظائف الرئيسية لقسم الغزل :البشم، الكرد والبرم، السحب والبرم، التلفيف والغزل، التجميع

قسم النسيج: يستغل به 102 عامل منها 99 عامل بعقد عمل غير محدد المدة و 03بعقد عمل محدد المدة.

ويتمثل اختصاص هذا القسم في انتاج الأنسجة الصناعية المختلفة بمختلف الخيوط التي يتم تصنيعها في قسم الغزل أو الخيوط التي يتم استيرادها من الخارج وهذا من خلال الوظائف التالية:

- التحضير؛
- التنشئة؛
- التسدية؛
- النسج؛

- الفحص.

قسم التكملة: يشتغل به 43 :عامل منها 42 عامل بعقد غير محدد المدة و 01عامل بعقد محدد المدة- يدر القماش عبر مراحل في قسم التكملة هي:

- ✓ **مرحلة الألوان:** يقوم هذا الفرع على توفير الألوان المطلوبة في الطلبية التي هي محل الإنتاج؛
- ✓ **تبيض القماش:** يقوم هذا الفرع على تبيض القماش؛
- ✓ **الصباغة:** يقوم هذا النوع على صباغة القماش حسب اللون المطلوب؛
- ✓ **معالجة القماش:** تتمثل في التجهيز النهائي وهي العملية النهائية التي ترمي إلى تحسين مظهر الأقمشة.

قسم التفصيل: يشتغل بقسم التفصيل والخياطة 47 :عامل منها 48 عامل دائم و 01عامل عقد عمل محدد المدة يختص هذا القسم في تفصيل وخياطة الأقمشة حسب الطلبيات مثل الخيمة بجميع أنواعها والمظلات والأحواض المائية وأغطية الشاحنات والسيارات... اخ وأهم الوظائف الرئيسية لهذا القسم :الرسم التقطيع، التلحيم، الخياطة الخفيفة والثقيلة والفحص النهائي للمنتوج.

قسم الصيانة: يشتغل بقسم الصيانة 62 :عامل بعقد عمل غير محدد المدة يختص هذا القسم في المراقبة والصيانة المستمرة للآلات من الناحية الميكانيكية والكهربائية وأهم الوظائف الرئيسية للقسم :التلحيم، الخراطة، معالجة تصفية المياه، صناعة ميكانيكية، التكييف الهوائي.

3-الإدارة

بما أن المؤسسة الاقتصادية هي انتاجية والمورد أو أساس الإنتاج وبالتالي تسهر الإدارة على توظيف العمال وتكوينهم وتطويرهم وتسهر دائما عبى تحقيق أهم الاحتياجات الأساسية للعمال سواء إدارية أو اجتماعية.

- **مديرية الموارد البشرية:**

يشتغل بمديرية الموارد البشرية 15 عامل وهي تهتم بكل ما يتعلق بشؤون العمال من الناحية الإدارية كالتعيين والمواظبة على الحضور والغياب وتكوين العمال مهنيا لرفع مستواهم الذهني.

- **دائرة الوسائل العامة:**

يشتغل بهذه الدائرة 26 :عامل تسهر هذه الدائرة على متابعة نقل العمال وهي مسؤولة على تسيير كل سيارات وشاحنات المركب كما تسهر أيضا على نظافة محيط المركب وكل مقتنياته.

•مصلحة الشؤون الاجتماعية

يشتغل بدائرة الشؤون الاجتماعية 04 :عمال دائمون وهي تشرف على توفير الخدمات الاجتماعية كالدنح العائلية ومنحة التمدرس وغيرها من الخدمات الاجتماعية وصحية للعمال من عيادة وطبيب داخل المركب وسيارة الإسعاف.

•دائرة المالية والمحاسبة:

يشتغل بمديرية المالية والمحاسبة 8 :عمال وهي تهتم بمراقبة المركز الدالي للمؤسسة والقيام بمراقبة الميزانيات.

•المديرية التقنية:

يشتغل بهذه المديرية 11 عامل منهم 11 عامل بعقود عمل غير محددة المدة وهي تتكون من الأقسام التالية:

- ✓ **قسم البحث والتطوير:** يسهر هذا القسم على جلب المشاريع والصفقات والتخطيط للبرنامج السنوي للعمل داخل المركب ومتابعة العقود المبرمة مع الزبائن.
- ✓ **قسم مراقبة الجودة:** يخص هذا القيم في مراقبة نوعية جميع منتوجات أقسام الانتاج ويشتغل بو 27عامل دائم.
- ✓ **قسم المخابر:** يختص هذا القسم في إعداد عينات بمقاييس قانونية والمعايير المعمول بها كما تقوم بإعداد تحليل وتحقيق نتائج ايجابية في المحاليل الكيماوية التي تستعمل في الإنتاج.
- ✓ **قسم الوقت والناهج:** يسهر هذا القسم في إعداد بطاقات خاصة بالوضعية الإنتاجية وتقييم الأداء للعمال.

- **مديرية التموين والتسويق وتسيير المخزونات:** يشتغل بهذا القسم 38 عامل منها 37 عامل بعقد غير محدد المدة و01 عمال بعقد عمل غير محدد المدة و 01عمال بعقد محدد المدة.
- ✓ **قسم التموين:** تقوم هذه الأخيرة تغطي تموين المركب بالمستلزمات الداخلية والخارجية من شراء قطع الغار ولواحقه وغيرها من المشتريات.

- ✓ **قسم التسويق:** تقوم هذه الأخيرة بتسويق المنتوج إلى الاسواق المحلية والوطنية وتصدير بعض الأنواع إلى الأسواق الدولية وتغطي تموين المركب بالمستلزمات الداخلية والخارجية من شراء قطع الغيار ولواحقه وغيرها.

- ✓ **قسم تسيير المخزونات:**

تقوم بتسيير المنتوج على مستوى مخازن الأقسام وتنظيمه ومتابعة وضعية بشكل شهري وسنوي وتتمثل في:

- **مخزن المادة الأولية:** يختص في تسيير الدادة الأولية (القطن) وتحويلها إلى قسم الغز؛
- **مخزن المواد الكيمائية:** يختص في تسيير المواد الكيمائية الخاصة بالمنتوج؛
- **مخزن المواد الجاهزة:** يختص في تسيير المواد الجائزة من أجل توجيهها إلى الزبون؛
- **مخزن قطع الغيار:** يخص في تسيير قطع غيار العتاد والماكينات؛
- **مخزن قسم النسيج:** يختص في تسيير مادة الخيط وتحويلها إلى قسم النسيج؛
- **مخزن قسم التكملة:** يختص في تسيير مادة القماش الخام وتحويلها إلى قسم التكملة؛
- **مخزن قسم التفصيل:** يختص باللواحق.

الشكل 01: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية مركب المسيلة

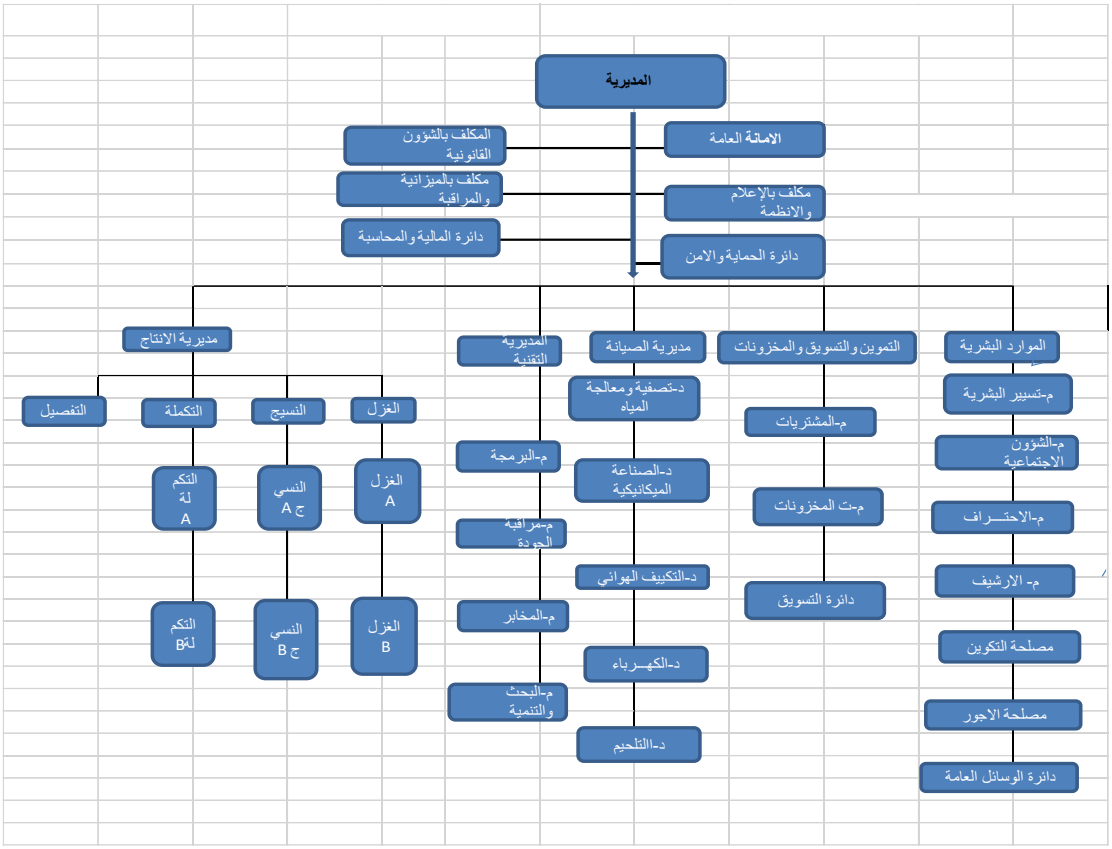

المبحث الثاني: تحليل محتوى القوائم المالية

لقياس قدرة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة) على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها، وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعدها على تطوير نشاطها وتوسيعه، والقيام بتحليل وضعيتها المالية وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة 2018-2021.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

يقوم هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية.

1- حساب رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة ويحسب وفق العلاقة التالية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يوضح تطور راس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2018-2021:

رأس المال العامل				
	2018	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	2720383331,77	3512133144,67	3090697086,61	2972839870,68
- الاستخدامات الثابتة	2833932470.36	2668814828.20	2615588246.18	2545507205.58
راس مال العامل	**-113549138,59**	**843318316,47**	**475108840,43**	**427332665,1**
اجمالي الأصول المتداولة - اجمالي الخصوم المتداولة	17194011,7111	1790366658,96	138999624.97	1268837743.14
	1230743150,30	947048342.49	914887784,54	841505078,04
راس مال العامل	**-113549138,59**	**843318316,47**	**475108840,43**	**427332665,1**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على ميزانية المؤسسة

1-1 تحليل مؤشر راس المال العامل: يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة خلال الفترة المدروسة كان سالبا سنة 2018وشهد ارتفاعا متذبذب خلال السنوات الثلاث الأخيرة ليسجل أعلى مستوياته سنة 2019 ب 843318316,47 دج، ومنه فالمؤسسة حققت احدى شروط التوازن (رأس المال العامل موجب)، وما يمكن قوله إن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة، هذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الأجل.

2- **حساب احتياجات رأس المال العامل**

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

الجدول (09): يوضح تطور احتياجات راس المال العامل خلال الفترة 2018-2021:

احتياجات رأس المال العامل				
	2018	2019	2020	2021
أصول المتداولة - القيم الجاهزة	1117194011,71	1790366658,96	1389996924,97	1268837743.14

ديون قصيرة الأجل + القروض المصرفية	135450371,68	138603767,87	129355985,3	150329226,95
	1230743150,3	947048342,49	914887784,54	841505078,04
	458321219,5	458321219,5	458321219,5	458321219,5
احتياجات راس المال العامل	209321709,23	1163035768,10	804074074,63	735324657,65

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على ميزانية المؤسسة

2-1 تحليل احتياجات راس المال العامل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان احتياجات راس المال العامل موجبة خلال فترة الدراسة هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك للتغطية احتياجات الدورة فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطى كليا بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.

3- حساب الخزينة

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة) خلال الفترة 2018-2021:

الجدول (10): يوضح تطور الخزينة الصافية خلال الفترة 2018-2021:

الخزينة الصافية				
	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	-113549138,59	843318316,47	475109143,25	427332665,10
	209321709,23	1163035768,10	804074074,63	735324657,65
الخزينة الصافية	-322870847,82	-319717451,63	-328965234,20	-307991992,55

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على ميزانية المؤسسة.

3-1 تحليل مؤشر الخزينة الصافية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة الصافية سالبة خلال سنوات الدراسة بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع في رأس مال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها إلى الإفلاس.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

بعد تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي يتم القيام باستخدام النسب المالية وهي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب الرفع المالي.

1- حساب نسب السيولة

يتم حساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على النسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): يوضح تطور نسب السيولة خلال الفترة 2018-2021.

نسبة التداول				
	2018	2019	2020	2021
اجمالي الأصول المتداولة	1117194011.71	1790366658.96	1389996624.97	1268837743.14
اجمالي الخصوم المتداولة	1230743150.30	947048342.49	914887784.54	841505078.04
نسبة التداول	**0.91**	**1.89**	**1.52**	**1.51**
نسبة السيولة السريعة				
	2018	2019	2020	2021

اجمالي الأصول المتداولة	1117194011,71	1790366658,96	1389996927,79	2545507205,58
البضاعة	693774688,46	1258415233,49	952232221,04	768205479,66
اجمالي الخصوم المتداولة	1230743150,30	947048342,49	914887784,54	841505078,04
نسبة السيولة السريعة	**0.34**	**0.56**	**0.48**	**0.59**
نسبة النقدية				
	2018	2019	2020	2021
النقدية	135450 371,68	138603 767,87	129355 985,30	150329 226,95
اجمالي الخصوم المتداولة	1230743150,30	947048342,49	914887784,54	841505078,04
نسبة النقدية	**0.11**	**0.15**	**0.14**	**0.18**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على ميزانية المؤسسة

1-1 تحليل نسب التداول:

نلاحظ من الجدول أعلاه الأصول المتداولة لا تغطي الخصوم المتداولة خلال الفترة 2018 لأنها أقل من الواحد حيث كانت النسبة 0.91، بينما في السنوات الثلاث الأخيرة تحسنت هذه النسب وكانت على التوالي (1.51/1.52/1.89) وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

1-2 تحليل نسب السيولة السريعة:

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة تتراوح ما بين 0.34-0.59 وهذا ما يتوافق مع النسب المعيارية فهذا يدل على أن الأصول سريعة التحول تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

1-3 تحليل نسب النقدية

من الجدول المبين أعلاه يلاحظ أن نسب النقدية للمؤسسة تشير إلى أن المؤسسة احتفظت بقدر معقول من النقدية، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة المستحقة في تواريخ استحقاقها، وهذه تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

2- حساب نسب النشاط

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ومواردها، إذ تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الاعمال، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول (12): يوضح تطور نسب النشاط خلال الفترة 2018-2021

نسبة دوران الأصول				
	2018	2019	2020	2021
المبيعات	680948214,65	1232768489,72	660798600,44	441178799,64
اجمالي الأصول	3951126482,07	4459181487,16	4005584871,15	3814345554,59
معدل دوران الأصول	**0.17**	**0.28**	**0.16**	**0.12**
معدل دوران العملاء				
	2018	2019	2020	2021
مستحقات العملاء	272551188,00	370656049,98	292182891,55	330958633,11

رقم الاعمال	6809482 14,65	12327684 89,72	66079860 0,44	4411787 99,64
	360	360	360	360
معدل دوران العملاء	**144.09**	**108.24**	**159.18**	**270.06**
معدل دوران الموردين				
	2018	2019	2020	2021
مستحقات الموردين	387494826,16	387383297,16	387494826,16	342396183,29
مشتريات	530881774,26	976658732,78	585637634,91	381123423,12
	360	360	360	360
معدل دوران الموردين	**225.4**	**142.8**	**238.2**	**323.4**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة

2-1 تحليل نسبة دوران الأصول:

المجال الذي يتراوح فيه معدل دوران الأصول ما بين 0.12 و0.28 مرة، حيث سجل أدني معدل للمؤسسة سنة 2021 ب 0.12مرة أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.12 دينار على كل شكل مبيعات، وهذا المعدل منخفض بالمقارنة مع سنة 2019 والتي سجلت أعلى معدل للمؤسسة ب 0.28 مرة.

2-2 معدل دوران العملاء والموردين:

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للعملاء أقل من المهلة التي يمنحها الموردون للمؤسسة، وهذا يمنح المؤسسة القدرة على تسديد ديونها في اجال استحقاقها.

3- حساب نسب الربحية

تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية.

الجدول (13): يوضح تطور نسب الربحية خلال الفترة 2018-2021

هامش الربح الى صافي المبيعات				
	2018	2019	2020	2021

هامش الربح	- 224059732,97	28785795,34	- 23992785,49	- 355758183,56
صافي المبيعات	68094821 4,65	1232768489,72	660798600,44	441178799,64
	100	100	100	100
نسبة الربح الى صافي المبيعات	**32.90-**	**2.34**	**3.63-**	**80.64-**
معدل العائد على الأصول				
	2018	2019	2020	2021
الربح قبل الضريبة والفوائد	- 248756366,73	22833281,60	- 296732246,06	- 471613827,95
مجموع الأصول	3951126482,07	4459181487,16	4005584871,15	3814345554,59
	100	100	100	100
معدل العائد على الأصول	**6.30-**	**0.51**	**7.41-**	**12.36-**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

3-1 تحليل نسبة دوران الربح الى صافي المبيعات:

نلاحظ من خلال الجدول أن هامش الربح لسنة 2019 قد قدر بـــ 2.34 وهذا يعني أن المؤسسة كانت أكثر ربحية في هذه السنة مقارنة بالسنوات المدروسة ويعود سبب تراجع الربح في السنوات الأخرى إلى عدم تحقيق أرباح.

3-2 تحليل نسب معدل العائد على الأصول:

نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول قد ارتفعت في سنة 2019 وقدرت ب 0.51% مقارنة بسنة 2018 أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلا مقداره 0.051 دينارا.

4- حساب نسب الرفع المالي:

تشير نسب المديونية إلى مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها، والجدول التالي يظهر أهم نسب المديونية.

الجدول (14): يوضح تطور نسب الرفع المالي خلال الفترة 2018-2021.

نسبة الرفع المالي				
	2018	2019	2020	2021
اجمالي الديون	1230743150,30	947048342,49	914887784,54	841505078,04
اجمالي الأصول	3951126482,07	4459181487,16	4005584871,15	3814345554,59
نسبة الدين	**0.31**	**0.21**	**0.23**	**0.22**
نسبة الديون الى حقوق الملكية				
	2018	2019	2020	2021
اجمالي الديون	1230743150,30	947048342,49	914887784,54	841505078,04
اجمالي حقوق الملكية	23823896,27	337528833,18	325669850,70	620530524,59

نسبة الديون الى حقوق الملكية	**51.66**	**2.81**	**2.81**	**1.36**
نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة				
	2018	2019	2020	2021
حقوق الملكية	23823896,27	337528833,18	325669850,70	620530524,59
الأصول الثابتة	2833932470,36	2668814828,20	2615588246,18	2545507205,58
نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة	**0.01**	**0.13**	**0.12**	**0.24**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة

4-1 تحليل نسب المديونية:

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، هذا الاجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من حيث عبء ديونها، وتعتبر نسبة 40 %في معظم الصناعات وكلما انخفضت هذه النسبة فإن المؤسسة ستمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيتها، وهذا ما يلاحظ في الفترة محل الدراسة حيث لم تتجاوز هذه النسبة 30% وعموما هذا مؤشرا جيدا بالنسبة للمؤسسة لأنه يزيد من ثقة مموليها وفرص حصولها على ديون جديدة.

4-2 تحليل نسب الديون إلى حقوق الملكية:

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاقتراض على حقوق الملكية تنخفض من سنة إلى أخرى خلال سنوات محل الدراسة، وهذا راجع إلى الديون قصيرة الأجل، فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها، وعموما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

4-3 تحليل نسب الملكية إلى الأصول الثابتة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع النسبة خلال الثلاث سنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع إلى نقصان الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة قامت بتخفيض استثماراتها خلال السنوات الأخيرة.

خلاصة الفصل:

من خلال تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة) باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2018-2021 وذلك من خلال عدم تحقيقها شروط التوازن (رأس المال العامل موجب، احتياجات رأس المال العامل موجبة والخزينة سالبة)، أي أن المؤسسة لم تستطع توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراسة موضوع دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية، والذي كانت إشكاليته الرئيسية :ما دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟ يمكن القول أن التحليل المالي يمد الإدارة بالمعلومات المالية التي تساعدها على رفع كفاءتها الاقتصادية، وكذا مساعدة عملية التشخيص المالي في التعرف على المركز المالي للمؤسسة، حيث تعد القوائم المالية مصدر رئيسي لاستخلاص النتائج المهمة للمؤسسة للقيام بعد ذلك بإجراء التحاليل المالية المناسبة لأهداف الإدارة المالية، أما الجانب التطبيقي يتمثل في دراسة ميدانية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية تدعيما للجانب النظري ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للبحث وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

أولا: نتائج الدراسة

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها؛
- نتائج عن الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة)؛
- المؤسسة في حالة اقتصادية ومالية غيرة جيدة فوجدنا من خلال النسب المالية أن شروط التوازن المالي غير محققة، وجدنا من خلال نسب السيولة عدم تحقق شرط الخزينة الصافية >0 ومن خلال نسب البنية المالية عدم تحقق شرط احتياجات رأس المال العامل <0 ورأس المال العامل > احتياجات راس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة؛
- عدم اهتمام المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة) بالتحليل المالي.

ثانيا: اختبار الفرضيات

من خلال ما سبق تم التوصل إلى:

الفرضية الأولى: "تتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، وتتمثل في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل، الملاحق"، حيث أكدت الدراسة صحة الفرضية أن القوائم المالية هي قوائم توضح المركز المالي والوضعية المالية وحقوق الملكية للمؤسسة، موجهة خصيصا لمختلف مستخدميها لاتخاذ قراراتهم، إذا أعدت بشفافية وصدق.

الفرضية الثانية:" يجب أن تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة"، حيث أكدت الدراسة صحة الفرضية أن المعلومات المحتواة في القوائم المالية تلبي معظم احتياجات متخذي القرار المالي تستعملها في الحصول على المعلومات المهمة والمفيدة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد الانحرافات في الأداء وتحديد الجهات المسؤولة عنها واتخاذ القرار لتصحيحه.

الفرضية الثالثة:" التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية والنسب المالية"، من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي، باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة، والقرارات المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة مما يؤكد أهمية التحليل المالي، وبالتالي الفرضية مثبتة.

ثالثا :الاقتراحات:

- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في المؤسسة واعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تكوين إطارات مختصة فيما يخص الأدوات التي سجلت نقص واضح داخل المؤسسة خاصة التحليل المالي؛
- ضرورة الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي في المؤسسة للتكيف مع الظروف السائدة، والتحليل المالي يضمن ذلك؛
- يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها؛
- ضرورة تبني سياسة إفصاح محاسبي لضمان نتائج تشخيص جيدة تساعد على إيجاد الحلول اللازمة.

رابعا: آفاق الدراسة:

وفي ختام هذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مفتاح بحوث أخرى يجريها باحثون آخرون وذات صلة بموضوع الدراسة وهي:

- واقع تطبيق أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

2- أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الادرة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

4- جمال الدين محمد مرسي، احمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، دار الجامعية، الإسكندرية،2010.

5- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011.

6- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

7- حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان.

8- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011.

9- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

10- خبراء الشركة العربية للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي واعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر ،2006.

11- زغيب مليكة بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

12- سعدون مهدي الساقي، عدنان تايه النعيمي، واخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.

13- طارق عبد العال حمادة، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

14- طارق عبد العال حمادة، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.

15- طارق عبد العال حمادة، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.

16- عاشور كتوش، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

17- عبد الحليم كراجه، ياسر السكران واخرون، الإدارة والتحليل المالي، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

18- عبد الحي مرعي واخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.

19- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، ط2، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2010.

20- عمر السيد حسين، فصول وتطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقه، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1986.

21- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، 2008.

22- كمال الدين الدهراوى، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

23- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، الأوراق الزرقاء، الجزائر،2010، ص14 وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة، 2008.

24- مبارك لسلوس، التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير)، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2004.

25- محسن احمد الخضيري، كيف تقرأ ميزانية، مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1996.

26- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

27- محمد عباس البدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء د ب ن،2009.

28- محمد مبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009.

29- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

30- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2001، ص72.71.

31- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.

32- وجدى حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

33- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، القياس والتقييم والافصاح المحاسبي المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر،2006.

ثانيا: المذكرات

1- بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.

2- بورزوق أمينة، إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012 .

3- حدة خبيزة انفال، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

4- حدة خبيزة انفال، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

5- دحماني هدى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.

6- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

7- عريف عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007-2008.

8- محمد رمزي جودي، اصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري للتوافق مع معايير الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس في2009/12، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

9- مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي في ضل اعمال التوحيد الدولية أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

10- معتصم دحو، افاق تطبيق المعايير المحاسبية، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة.

11- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، غير منشورة، تخصص: إدارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009.

12- نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي.

13- زغدار أحمد، سفير محمد، مقومات عرض الاعمال في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS_ IFRS)، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية، (IAS_ IFRS)، جامعة سعد دحلب، البليدة.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1- ايت أحمد مراد، ابحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهدافه، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS _ IFRAS، جامعة سعد دحلب، البليدة، من 13 الى 15 أكتوبر2009.

2- مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، النظام المحاسبي المالي المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي05ــ06 ماي2013.

رابعا: القوانين

1- القانون رقم07ــ11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في 25نوفمبر2007، الجريدة الرسمة الجزائرية، العدد 74.

2- القانون رقم2 من القانون رقم07ــ11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم74 الصادرة في 25نوفمبر2007، الجزائر.

3- المادة رقم62 من القانون رقم08ــ02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم42 الصادرة في 24جويلية2008م، الجزائر.

خامسا: المراجع بالفرنسية

1- Eric Ducasse, et autre, Normes **comptables IAS/IFRS**, Bibliothèque royale de, Belgique, 2005.

2- Samir Merouani, Le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, ESC, 2008.

EATIT M'SILA

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	EX 2019	EX 2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		11 858 982,48	-247 515 530,06
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-337 528 833,18	23 823 896,27
Comptes de liaison		3 339 637 255,26	2 351 683 523,06
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**3 013 967 404,56**	**2 127 991 889,27**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		458 321 219,50	458 321 219,50
Impôts (différés et provisionnés)			19 876 334,82
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		39 844 520,61	114 193 888,18
TOTAL II		**498 165 740,11**	**592 391 442,50**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		387 383 297,16	332 328 593,83
Impôts		9 477 742,61	7 555 411,25
Autres dettes		550 187 302,72	890 859 145,22
Trésorerie passif			
TOTAL III		**947 048 342,49**	**1 230 743 150,30**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**4 459 181 487,16**	**3 951 126 482,07**

EATIT M'SILA

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2019	NET 2018
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		224 766,67	224 766,67		35 600,02
Immobilisations corporelles					
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97	722 478 854,97
Bâtiments		512 022 989,41	203 229 805,70	308 793 183,71	320 863 225,56
Autres immobilisations corporelles		1 159 708 399,25	250 482 115,93	909 226 283,32	51 479 033,54
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		717 687 230,71		717 687 230,71	1 697 595 846,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000,00		
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 000,00		19 000,00	19 000,00
Impôts différés actif		10 610 275,49		10 610 275,49	41 460 909,43
comptes de laison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 122 851 516,50**	**454 036 688,30**	**2 668 814 828,20**	**2 833 932 470,36**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 348 725 182,57	90 309 949,08	1 258 415 233,49	693 774 688,46
Créances et emplois assimilés					
Clients		585 036 542,11	214 380 492,13	370 656 049,98	272 551 188,00
Autres débiteurs		11 191 804,53		11 191 804,53	11 426 866,45
Impôts et assimilés		11 499 803,09		11 499 803,09	3 990 897,12
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		138 603 767,87		138 603 767,87	135 450 371,68
TOTAL ACTIF COURANT		**2 095 057 100,17**	**304 690 441,21**	**1 790 366 658,96**	**1 117 194 011,71**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 217 908 616,67**	**758 727 129,51**	**4 459 181 487,16**	**3 951 126 482,07**

EATIT M'SILA

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	EX 2019	EX 2018
Ventes et produits annexes		1 232 768 489,72	680 948 214,65
Variation stocks produits finis et en cours		140 517 285,82	-9 694 598,66
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
VENTES INTERNES		4 342 372,73	1 405 735,20
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 377 628 148,27**	**672 659 351,19**
Achats consommés		-935 232 387,46	-472 112 591,24
Services extérieurs et autres consommations		-37 480 357,96	-52 329 972,22
ACHATS INTERNES		-3 945 987,36	-6 439 210,80
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-976 658 732,78**	**-530 881 774,26**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**400 969 415,49**	**141 777 576,93**
Charges de personnel		-363 740 918,39	-335 493 624,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-12 371 928,42	-6 850 288,03
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**24 856 568,68**	**-200 566 335,64**
Autres produits opérationnels		4 855 578,89	13 213 070,91
Autres charges opérationnelles		-3 531 935,47	-3 061 479,73
Dotations aux amortissements, provisions et pertes		-75 157 784,33	-33 644 988,51
Reprise sur pertes de valeur et provisions		77 763 367,57	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**28 785 795,34**	**-224 059 732,97**
Produits financiers		318 315,11	755 209,34
Charges financières		-6 270 828,85	-25 451 843,10
VI-RESULTAT FINANCIER		**-5 952 513,74**	**-24 696 633,76**
**VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (**		**22 833 281,60**	**-248 756 366,73**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 974 299,12	1 240 836,67
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDI		**1 460 565 409,84**	**686 627 631,44**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDI		**-1 448 706 427,36**	**-934 143 161,50**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAI		**11 858 982,48**	**-247 515 530,06**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**11 858 982,48**	**-247 515 530,06**

EATIT M'SILA

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-294 860 673,89	11 858 982,48
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-325 669 850,70	-337 528 833,18
Comptes de liaison		3 211 610 771,81	3 339 637 255,26
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**2 591 080 247,22**	**3 013 967 404,56**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		458 321 219,50	458 321 219,50
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		41 295 619,89	39 844 520,61
TOTAL II		**499 616 839,39**	**498 165 740,11**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		387 494 826,16	387 383 297,16
Impôts		21 906 675,07	9 477 742,61
Autres dettes		505 486 283,31	550 187 302,72
Trésorerie passif			
TOTAL III		**914 887 784,54**	**947 048 342,49**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**4 005 584 871,15**	**4 459 181 487,16**

EATIT M'SILA

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2020	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		224 766,67	224 766,67		
Immobilisations corporelles					
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97	722 478 854,97
Bâtiments		513 115 799,41	215 470 966,56	297 644 832,85	308 793 183,71
Autres immobilisations corporelles		1 161 289 400,15	312 062 881,00	849 226 519,15	909 226 283,32
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		733 737 191,55		733 737 191,55	717 687 230,71
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000,00		
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 000,00		19 000,00	19 000,00
Impôts différés actif		12 481 847,66		12 481 847,66	10 610 275,49
comptes de laison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 143 446 860,41**	**527 858 614,23**	**2 615 588 246,18**	**2 668 814 828,20**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 044 188 234,73	91 956 013,72	952 232 221,04	1 258 415 233,49
Créances et emplois assimilés					
Clients		510 742 921,56	218 560 030,01	292 182 891,55	370 656 049,98
Autres débiteurs		10 302 909,90		10 302 909,90	11 191 804,53
Impôts et assimilés		5 922 617,18		5 922 617,18	11 499 803,09
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		129 355 985,30		129 355 985,30	138 603 767,87
TOTAL ACTIF COURANT		**1 700 512 668,70**	**310 516 043,73**	**1 389 996 624,97**	**1 790 366 658,96**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 843 959 529,11**	**838 374 657,96**	**4 005 584 871,15**	**4 459 181 487,16**

EATIT M'SILA

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		660 798 600,44	1 232 768 489,72
Variation stocks produits finis et en cours		75 042 763,54	140 517 285,82
Production immobilisée		752 577,00	
Subventions d'exploitation			
VENTES INTERNES		3 159 486,00	4 342 372,73
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**739 753 426,98**	**1 377 628 148,27**
Achats consommés		-542 887 809,32	-935 232 387,46
Services extérieurs et autres consommations		-28 556 217,39	-37 480 357,96
ACHATS INTERNES		-14 193 608,20	-3 945 987,36
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-585 637 634,91**	**-976 658 732,78**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**154 115 792,07**	**400 969 415,49**
Charges de personnel		-379 149 695,35	-363 740 918,39
Impôts, taxes et versements assimilés		-14 258 882,21	-12 371 928,42
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-239 292 785,49**	**24 856 568,68**
Autres produits opérationnels		10 143 039,58	4 855 578,89
Autres charges opérationnelles		-1 823 960,29	-3 531 935,47
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-82 897 813,14	-75 157 784,33
Reprise sur pertes de valeur et provisions		20 814 204,09	77 763 367,57
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-293 057 315,25**	**28 785 795,34**
Produits financiers			318 315,11
Charges financières		-3 674 930,81	-6 270 828,85
VI-RESULTAT FINANCIER		**-3 674 930,81**	**-5 952 513,74**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-296 732 246,06**	**22 833 281,60**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 871 572,17	-10 974 299,12
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**772 582 242,82**	**1 460 565 409,84**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 067 442 916,71**	**-1 448 706 427,36**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-294 860 673,89**	**11 858 982,48**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-294 860 673,89**	**11 858 982,48**

EATIT M'SILA

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-470 570 605,26	-294 860 673,89
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-620 530 524,59	-325 669 850,70
Comptes de liaison		3 559 234 183,28	3 211 610 771,81
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**2 468 133 053,43**	**2 591 080 247,22**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		458 321 219,50	458 321 219,50
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		46 386 203,62	41 295 619,89
TOTAL II		**504 707 423,12**	**499 616 839,39**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		342 396 183,29	387 494 826,16
Impôts		23 905 353,05	21 906 675,07
Autres dettes		475 203 541,70	505 486 283,31
Trésorerie passif			
TOTAL III		**841 505 078,04**	**914 887 784,54**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**3 814 345 554,59**	**4 005 584 871,15**

EATIT M'SILA

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2021	NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles		224 766,67	224 766,67		
Immobilisations corporelles					
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97	722 478 854,97
Bâtiments		552 260 490,24	255 617 160,25	296 643 329,99	297 644 832,85
Autres immobilisations corporelles		1 123 314 220,60	344 210 461,88	779 103 758,72	849 226 519,15
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		733 737 191,55		733 737 191,55	733 737 191,55
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000,00		
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 000,00		19 000,00	19 000,00
Impôts différés actif		13 525 070,35		13 525 070,35	12 481 847,66
comptes de laison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 145 659 594,38	600 152 388,80	2 545 507 205,58	2 615 588 246,18
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		862 191 702,65	93 986 222,99	768 205 479,66	952 232 221,04
Créances et emplois assimilés					
Clients		568 118 679,25	237 160 046,14	330 958 633,11	292 182 891,55
Autres débiteurs		17 527 918,70		17 527 918,70	10 302 909,90
Impôts et assimilés		1 817 090,59		1 817 090,59	5 922 617,18
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers couran					
Trésorerie		150 329 226,95		150 329 226,95	129 355 985,30
TOTAL ACTIF COURANT		1 599 984 618,14	331 146 269,13	1 268 838 349,01	1 389 996 624,97
TOTAL GENERAL ACTIF		4 745 644 212,52	931 298 657,93	3 814 345 554,59	4 005 584 871,15

EATIT M'SILA

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		441 178 799,64	660 798 600,44
Variation stocks produits finis et en cours		-20 294 495,44	75 042 763,54
Production immobilisée			752 577,00
Subventions d'exploitation			
VENTES INTERNES		4 035 607,00	3 159 486,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**424 919 911,20**	**739 753 426,98**
Achats consommés		-244 702 591,12	-542 887 809,32
Services extérieurs et autres consommations		-51 406 788,00	-28 556 217,39
ACHATS INTERNES		-85 014 044,00	-14 193 608,20
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-381 123 423,12**	**-585 637 634,91**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**43 796 488,08**	**154 115 792,07**
Charges de personnel		-395 108 549,65	-379 149 695,35
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 446 121,99	-14 258 882,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-355 758 183,56**	**-239 292 785,49**
Autres produits opérationnels		310 444,14	10 143 039,58
Autres charges opérationnelles		-2 814 325,79	-1 823 960,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-98 995 013,97	-82 897 813,14
Reprise sur pertes de valeur et provisions		734 608,95	20 814 204,09
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-456 522 470,23**	**-293 057 315,25**
Produits financiers			
Charges financières		-15 091 357,72	-3 674 930,81
VI-RESULTAT FINANCIER		**-15 091 357,72**	**-3 674 930,81**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-471 613 827,95**	**-296 732 246,06**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 043 222,69	1 871 572,17
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**425 964 964,29**	**770 710 670,65**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-896 535 569,55**	**-1 065 571 344,54**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-470 570 605,26**	**-294 860 673,89**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-470 570 605,26**	**-294 860 673,89**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عياد أسامة المولود(ة) بتاريخ: 1997/06/09 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 201098712 الصادرة بتاريخ: 2017/02/22 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: المحاسبة والمالية تخصص: محاسبة وجباية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة - المؤسسة الجزائرية للأسمنت بالشقفة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/05

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: المالية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: سواعد اسماعيل المولود(ة) بتاريخ: 05/11/1998 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 209995 الصادرة بتاريخ: 21/9/2019 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: المحاسبة والمالية تخصص: محاسبة وجباية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: دور تحليل التوازنات المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة - المؤسسة الجزائرية للأسمنت بالمسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 05/06/2022

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: 2022/147 المسيلة في:.....

إلى السيد: عميد الجامعة المحترم
الصاحبة المتنية مولاي

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في **شعبة:** المالية والمحاسبة **تخصص :** محاسبة وجباية معمقة

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	عياد أسامة	171735080843	201095712	
02	سراي اسماعيل	171735080908	206921954	

عنوان المذكرة: دور تحليل التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
د. محمود	ع. شيكوش ع	رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة د. حسان مصطفى

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة).

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، اعتمد الطالبين في جمع البيانات المتعلقة بموضوع وذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (مركب المسيلة) اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لهذه المؤسسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها.

الكلمات المفتاحية :التحليل المالى، القوائم المالية، مؤشرات التوازن، النسب المالية.

Abstract:

This study aimed to identify and clarify the role of financial statement analysis in diagnosing the financial position of the Algerian Corporation for Industrial and Technical Textiles (Al-Msila compound).

To achieve the objectives of this study and answer its questions, the two students depended on collecting data related to a related topic, and through which secondary data was obtained, which formed the theoretical framework for the study. An analytical study of the financial position of this institution using the descriptive analytical method. The study concluded a set of results, the most important of which are:

- The analysis is an effective means and tool for diagnosing the financial position of the institution.
- Financial analysis helps to know the weaknesses to avoid and the strengths to strengthen them.

Keywords : Financial analysis, Financial statements, balance indicators, financial ratios.